

مجلس الأمانة

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

قال مرشح الدائرة الأولى د. عادل الدمخي أنه من غير المستبعد وقوع احتقان جديد في الشارع إذا لم ير الشعب الكويتي إصلاحا حقيقيا سريعا. وكشف الدمخي في لقائه مع «الأنباء» عن رؤيته الانتخابية الإصلاحية القائمة على 3 ركائز، وهي مكافحة الفساد والإدارة الرشيدة والتنمية، مؤكدا على أهمية إنشاء «هيئة مكافحة الفساد» وقرار قانون «من أين لك هذا؟» لمواجهة الرشوة السياسية، وأوضح أنه من الخطير جدا التهورين من جريمة الرشوة لكونها متكررة الوقوع، لافتا إلى أنه ينبغي على كل من كانت عليه شبهة مالية أو قضية سياسية اعتزال الانتخابات حتى تثبت براءته. وقال الدمخي انه يترشح كمستقل في انتخابات مجلس الأمة 2012، مؤكدا في الوقت نفسه على العلاقة الوثيقة له مع رموز وقواعد التجمع السلفي في دائرته وغيرها من المجاميع الوطنية، وأنه سيتعاون في حال وصوله للمجلس مع كل نائب يريد مصلحة الكويت. الدمخي ليس جديدا على مجلس الأمة رغم أنه يترشح للمرة الأولى، فقد شارك في اقتراحات لمشاريع قوانين عديدة تتعلق بقضية البدون والعمالة المنزلية وغيرها، كما كان حاضرا في كثير من المحافل الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان لكونه رئيس جمعية مقومات حقوق

الإنسان، وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

حاوره: ضاري المطيري

مرشح الدائرة الأولى كشف عن رؤيته الانتخابية الإصلاحية القائمة على 3 ركائز هي مكافحة الفساد والإدارة الرشيدة والتنمية

الدمخي لـ «الأنباء»: يجب إقرار قانون «من أين لك هذا؟» لمواجهة الرشوة السياسية

عرف د.عادل الدمخي في الفترة الأخيرة باهتمامه بقضية البدون، فهل هذا الاهتمام سيخدم انتخابيا؟

● لا، قضية «البدون» لا تنفعني انتخابيا، فليس لدينا في دائرتنا «بدون» أصلا، وليس لأهل الدائرة الرابعة مثلا، وإنما تبينتها كمنطلق إنساني، وذلك منذ سنين طويلة، وبحمد الله كانت لنا خطوات مع البدون، بل وإلى الآن، ولا أحب الإعلان عنها أبدا حتى لا تكون دعاية انتخابية.

لكن ألا ترى أن بعض من دعم قضية البدون أراد التكسب الانتخابي على حساب هذه الفئة المظلومة؟

● لا أستطيع أن أتهم أحدا، والأهم أن كل من تحدث مدافعا ومناصرا لقضية «البدون» سواء تكسب أو لم يتكسب فهو ينفخ قضيتهم، وهذا ما نريده جميعا، ومثل هذا أيضا عندما يقال بأن هناك نائبا معارضا لقضية فساد وقد عارضها لمصلحة شخصية، فيحن هنا المتفق عليها، ولا يهينا معرفة دافعه الشخصي وراء معارضته للفساد.

بلد الحريات

ما تقييمك للمواجهات الأخيرة بين «البدون» ورجال الداخلية؟

● أرى أن تصدي رجال الداخلية للبدون خطأ كبير، حيث كان التجمع قريبا بين 100 و 200 متجمع، وتصدي رجال الداخلية لهم أسهم في تضخيم القضية وعمل انفجار، وفي المظاهرة الثانية وصل الأمر إلى الخشونة والتعدي، ولا أدري «وين رايعين»، فهؤلاء فقط يطالبون بحقوقهم في بلد الحريات، لكن بلغني أن سمو الأمير كانت له توجيهات بالحسم وإنهاء العنف والتعامل بالبهوء والرفق، ولذلك كان تجمعهم بعد ذلك بكل هدوء و«حبية».

أين وصلت قضيتهم حتى الآن؟ وكيف يمكن أن تنتهي معاناتهم؟

● بلغني من الأخ صالح الفضالة الرئيس التنفيذي للجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية» أن هناك 34 ألفا يستحقون التجنيس، وهي الفئة التي طالب سمو الأمير بمساعة لتجنيسهم وإنهاء معاناتهم، والقضية بكل صراحة هي قضية قرار، إن كان هناك قرار فستحل القضية سريعا، وهنا يجب أن نعلم أن قضية البدون تتكون من جزئين، الأول يتعلق بالحقوق المدنية، والثاني قضية التجنيس، ولابد أن نفصل بينهما، فقضية الحقوق المدنية يجب ألا تؤخر يوما واحدا، مثل حق التعليم والصحة والسكن وتجنيسهم وإنهاء معاناتهم، العالم، فحق الهوية مثلا لا يمكن لك أن تسحب من إنسان، فهي من الأمور المتفق عليها، ولنا قانون مقدم في هذا الشأن لدى الجهاز المركزي، لكن كما قلت مشكلتنا هي القرار، ويجب أن نعلم أيضا أن «البدون» عانوا من العزل الاجتماعي والتمييز، وهذه أكبر خطيئة وقعت في المجتمع الكويتي،



مرشح الدائرة الأولى د.عادل الدمخي

البدون عانوا العزل الاجتماعي والتمييز..

وحل قضيتهم يحتاج إلى قرار

من الظلم أن نضفي على قضية البدون صبغة طائفية..

فالجنسية الكويتية لهم تفرق بين سني وشيعي

فمن قبل 1986 لم يواجه البدون العزل الاجتماعي، كانت حياتهم طبيعية، كانوا يدرسون ويعملون دون إشكالات، والإشكالات بدأت بعد العزل الاجتماعي ومواجهتهم للضغوطات، فالجيل الأول الذي تأثر بهذه الضغوطات أخرج جناسه فسجج على مزيد من الضغوطات والتمييز على البقية التي لم تغير أوضاعها وتعتقد أنها من المجتمع الكويتي، هذا التمييز خطير جدا، وسيكون مصيره مثل مصير التمييز الذي أصاب السود في أميركا فسبب انفجارا وغضبنا عارما حينها.

ما رأيك بمن يقول ان نواب الشيعية تبنوا قضية البدون لكون أغلب البدون من الطائفة الشيعية؟

● من الظلم أن نضفي على قضية البدون صبغة طائفية، بل لا بد أن نتعامل معها كقضية إنسانية، فالجنسية الكويتية لم تفرق بين سني وشيعي، بل منحت للجميع.

ما رأيك بمجلس الأمة السابق؟

● الشعب الكويتي هو من قال بأنه في المجلس السابق واضحا، حيث لم يخرج الشعب الكويتي عن معارضة سياسية في تاريخه بأعداد بلغت 100 ألف مواطن كما حصل في الشهر الماضي، مطالبا باستقالة الحكومة وحل المجلس، فلا يمكن بقاء مجلس يمثل الأمة وهو مسلوب الإرادة.

وما اللدالات على سلب إرادة المجلس بنظرك والتي جعلت بلده؟

● الإبداعات سببا باحتقان الشارع الكويتي، بالإضافة إلى أنه ليس هناك تنمية، بل الفساد استشرى في أركان الدولة، ورأي الشعب الكويتي أن الحكومة والمجلس السابقين ليس بإمكانهما أبدا الانتشال للبلد مما هو فيه.

ماذا بعد سقوط الحكومة وحل المجلس؟ وما دور المعارضة الآن خاصة أنك أحدهم؟

● المعارضة ليس دورها إسقاط حكومات وإنما دورها البناء، المعارضة التي دورها إسقاط الحكومة فقط هي معارضة سلبية وهادمة، ورأي الشعب قوائم يجب أن تقر، وجرائم يجب أن توفى، مثل مكافحة الرشوة السياسية بإقرار قانون «من أين لك هذا؟»، وإنشاء «هيئة مكافحة فساد» لتواجه أي فساد يطرأ على الحكومة أو المجلس أو أي مرفق من مرفق الدولة الأخرى، هناك



مترجم غوزال

عمالة سائبة وليس هناك قانون يجرم الاتجار بالبشر، نعم نحن كنا نعارض نهج رئيس الحكومة السابقة، لكن في المقابل لدينا مطالبات أخرى من الحكومات القادمة يجب أن تقر، وإلا لا طابنا ولا غدا الشر، لابد أن يكون هناك إصلاح حقيقي يراه الشعب الكويتي أمامه، وإن لم يتحقق الإصلاح فنحن نحذر من احتقان جديد في الشارع الكويتي.

مثل الإصلاح

ما رؤيتك الانتخابية؟

● رؤيتي تقوم على مثلث الإصلاح، القائم على 3 محاور، أولا مكافحة الفساد، وثانيا إدارة رشيدة، وثالثا التنمية، وسأشرحها بتفصيل بإذن الله في ندواتي الانتخابية القادمة.

ما تقييمك لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وحكومته حتى الآن؟

● يجب أن يمنح فرصته، حين جاء سمو الشيخ ناصر المحمد فالكل منح فرصة ووصفه بالإصلاحي، وسمعنا كلاما كثيرا بهذا الشأن، ولأسف بعد ذلك تغير المسار، وأرى رئيس وزراء قادم ستكون مهمته ثقيلة جدا، يجب أن يكون إصلاحيا، وأعجبني بالحكومة الجديدة ما أسموه خارطة الطريق، وخاصة أعداد بلدهم الأول باجتماع مجلس الوزراء الذي ينص على إصلاح ما سبق، والعمل على ضمان نزاهة الانتخابات.

ماذا تريد من رئيس الحكومة القادمة؟

● يجب أن يكون رئيس مجلس الوزراء حياديا في صالح الشعب الكويتي، وأن يتبنى رؤية إصلاحية، وخاصة رؤية الشباب الكويتي، ويجب عليه أن يحتوي الشباب، وإن لم يكن للحركات الشبابية صوت عنده فاطنهم سيخسر الكثير، فلا بد للحركات الشبابية أن يكون لها صوت واستشارة واحترام وتنفيذ بإبدائها السري، وعليه أيضا أن ينتقي حكومة جديدة تقوم على الكفاءة والتخصص وعندها رؤية وإستراتيجية إصلاح في وزارة التي لها شأن وأثر في الشعب الكويتي، يجب أن تكون هناك إستراتيجية واضحة يسير عليها الوزراء، وليس الوزراء هم من يسيرون الوزارة على هواهم.

وهل أنت متفائل بنهج الحكومة الحالية إلى هذه اللحظة؟ وما المطلوب منها؟

● هم التزموا بها في البداية، وهي بادرة خير، لكن لابد من الالتزام ببقية الإصلاحات، وأعتقد أن

المطالبات التي تذكر هذه الأيام عبر المرشحين والشارع الكويتي واضحة، وهي سن قوانين مكافحة الفساد، كما أتمنى على رئيس مجلس الوزراء عدم إغفال الإصلاحيات التي تمثلت في إعلام فاسد وقنوات تهيج الطائفية لتصادم المعارضة والمجلس والشعب مما سبب شرخا كبيرا في المجتمع الكويتي.

ترشيح مرشح واحد من دائرته و3 من الدوائر الأخرى.

كيف ترى جدية الحكومة في محاربة شراء الأصوات والفرعيات؟

● بكل صراحة حتى الآن لم أر جدية في ذلك، نحن نسلم عن أموال تدفع، ورشاوى تحدث في الانتخابات، وأخير هنا وهناك، ليس من المعقول ألا يكون للداخلية مع قوتها وقدراتها دور في مراقبة الرشوة والمرشحين، أين الجدية عندهم؟! حين تكون هناك رقابة ومباحث في الفرعيات، ولا نراها في شراء الأصوات، وأين السواسية؟ حين تحول الداخلية من شارك في الفرعيات ولا ترى أحدا حول بسبب شراء الأصوات.

ما تعليقك على النواب المتهمين بالإبداعات المليونية، وهل مجرد الاتهام بالأحالة للنيابة تعد إداة بالجرمية؟

● في البداية الإبداعات المليونية مجرد اتهام، وهل مجرد الاتهام بالأحالة للنيابة تعد إداة بالجرمية؟

● في البداية الإبداعات المليونية مجرد اتهام، وهل مجرد الاتهام بالأحالة للنيابة تعد إداة بالجرمية؟

● في البداية الإبداعات المليونية مجرد اتهام، وهل مجرد الاتهام بالأحالة للنيابة تعد إداة بالجرمية؟

ما تعليقك على من يرى أن قضية الإبداعات المليونية ليست جديدة، وبالتالي ليست هي المشكلة الحقيقية، وما نراه هو صراع بين أسرة الحكم؟

● أنا أختلف مع هذا الرأي، بل من أخطر الإبداعات أن نقول عن الجريمة «هذا شيء معروف»، إذا كانت الجريمة معروفة في مكان معين أو تكرر وقوعها فما المطلوب منّا؟ هل يراد منا أن نتغافل عنها؟ إذا كان الشعب الكويتي غفل في لحظة من اللحظات فهل هذا يعني التهورين من الجريمة؟ ما حدث من فساد تجاوز المسألة الشخصية وصار أثره على البلد وأمنه كاملا، لذلك أعتقد أن التسرع في الحكم ستكون له وقفة ضد الرشوة والمال السياسي، ولا نهن من شأن المال السياسي، وكذلك نهن من الجريمة الإنسانية في حق البدون كونها تتكرر في مواقع أخرى في العالم، تهوين الجريمة خطير جدا.

في رأيك هل الخطر الإيراني حقيقة أم وهم؟

● لا شك أن خطر إيران حقيقي اليوم وليس وهميا، فهناك برنامج نووي، وتهديدات، وتدخلات، وشبكات تجسس يقبض عليها، إيران لها أطماع توسعية أكيد، ولا يمكن لأحد إنكار ذلك.

إذن ما رأيك في الوحدة الخليجية خاصة في ظل الأوضاع المتأزمة حولنا؟

● الوحدة الخليجية مطلوبة وهي رغبة شعبية، لكن ينبغي أن تكون لها أسس، فوحدة بدون أسس الشورى والديموقراطية والعدالة لا تصلح، يجب أن يكون للمجتمع المدني دور كبير في الوحدة، ويكون للبرلمانات الخليجية أيضا دور حقيقي، وبغير ذلك لن تكون هناك وحدة حقيقية، لا يمكن أن تكون هناك وحدة حكومات بدون وحدة شعوب، يجب أن تكون هناك وحدة شعوب مع وحدة الحكومات حتى لا ندخل في صراع مستقبلا

مع شعوبنا.

استقلالية القضاء

تسمع أصواتا تنادي بأهمية إصلاح القضاء وإجراءات النيابة، فما رأيك في الموضوع؟

● نعم هناك بعض المطالب، كالمطالبة بعدم دخول السلطة التنفيذية في القضاء، كدخول وكيل وزارة العدل في مجلس القضاء، فالقضاء سلطة مستقلة، ومجلس القضاء هو الذي يجب عليه تعيين أعضائه ليرفع الأسماء بعد ذلك إلى صاحب السمو الأمير، وكذلك النيابة وتغيير النائب العام يجب أن تكون لهم استقلالية، فحين يعين النائب العام يصبح مستقلا عن أي سلطة أخرى، فمثلا قضاة المحكمة العليا في أميركا لا يتغيرون أبدا، وهذا يعطيهم قوة بحيث لا يمكن لأحد التأثير عليهم مستقبلا.

البيعض يرى في نزولك ونزول د.فهد الخنقة والكابتن عمار العجمي مستقلين إشارة إلى وجود انشقاق في صفوف التجمع السلفي، فما حقيقة هذا الأمر؟

● بداية أنا هنا أتكلم عن نفسي وليس عن الآخرين، فبالنسبة لي التجمع السلفي إخواني وربيعي، وليس بيننا اختلاف أبدا، وإنما دوائرتي للترشح طلبت من الأخوة في التجمع بالنزول مستقلا، وفي المقابل طلبت بالدمع، خاصة أن قواعد ورموز التجمع السلفي بالدائرة الأولى تحترمني واحترما، واستقلالية المرشح مطلوبة كما تعلم.

هل نفهم من ذلك أنك لن تعمل معهم في حال وصولك للمجلس؟

● كل نائب يجب نجاحه يجب أن يعمل مع كل صلح، وأخواننا في التجمع بلا شك من الناس الذين يطلقون الإصلاح، واليد مدودة على الجميع للتعاون، لا يمكن أن أسحب يدي لكل من يمد يده لي، خاصة رباعي وجماعتي.

ما رأيك في المظاهرات وما يحدث في ساحة الإرادة؟ وهل تؤيد الجوء إلى الشارع؟

● في المسألة تفصيل، فالحكم على الشيء فرع من تصوره، المظاهرات والمهرجانات الخطابي والاعتصام كلها أشياء مختلفة، فالمظاهرات هي المسيرات، وهي تجوز إذا كانت بإذن من ولي الأمر وبدون سلبات كالفساد، وأما إن كانت بدون إذن ولي الأمر أو فيها إتلاف للممتلكات فلا تجوز، ويجب أن نعلم أن المظاهرات هي في حد ذاتها وسيلة يحكم عليها بتأثرها، ولذلك كثير من العلماء تحدثوا عن آثارها المدمرة فحرموها، لكن الآن المظاهرة ضد النظام السوري تعتبر مظاهرة مطلوبة لأن آثارها جيدة، ولم أسمع أحدا يقول عنها إنها «لا تجوز»، وبالتالي المظاهرة بحكم مقصدها، وليس لها حكم مستقل بذاتها، وأما ما يحدث في ساحة الإرادة فهي مهرجانات خطابية وليست مظاهرة، المظاهرة فيها مسيرة وهي شيء آخر.

أخيرا، ما رأيك فيما حدث من اقتحام مجلس الأمة؟

● أنا قلت مسبقا في بيان أصدرته أن اقتحام المجلس خطأ، لكن هذه صفحة الغلاف، وعلينا أن نعرف ما دوافع هذا الفعل ولما حدث ولماذا وصلنا لهذه المرحلة، ويبي أن فعل سياسي في النهاية، فمن اقتحم المجلس بلا شك لم يكن يقصد الجرم والتكسير وإهانة المجلس، خطأ ووقع، وأظنها مرحلة قد تجاوزها الوطن، ونأمل أن يكون هناك إصلاح في المرحلة القادمة.

باختصار

أي المجالس أفضل؟

● أفضل المجالس الأولى، التي كانت في بداية الستينيات، والتي تميزت بمعارضة قوية ومشروعات تنموية، وكان لديها أولويات واضحة، وأما أفضل المجالس التي عاصرتها فمجلسا 81 و 96.

ما نسبة التغيير؟

● أظنها ستفوق الـ 60٪.

وماذا عن مقاعد الإسلاميين المعارضة؟

● سنزيد مقاعدهم لدورهم الكبير في التغيير، وعموما المعارضة ستفوق ثمار الحل، وعن توقعاتي، أظن أن مقاعد السلفيين ستكون بين 6 و 8 مقاعد، والإخوان بين 4 و 6 مقاعد.

سيرة المرشح

د.عادل جاسم الدمخي، مرشح الدائرة الأولى للمرة الأولى.

رئيس جمعية مقومات حقوق الإنسان.

أستاذ الشريعة بجامعة الكويت.

خطيب مسجد الشبيخة بديرية بالسالمية منذ 1992م.

محام سابق بالإدارة القانونية ببلدية الكويت.

حاصل على دبلوم قانون مدني من معهد القضاء بالعباسية في القاهرة.

شارك في تقديم برنامج «الزائر الدولي» الذي تقيمه الولايات المتحدة الأمريكية سنويا، ويشارك به نخبة من السياسيين العرب.

أول كويتي يتحدث أمام دولة الكويت كمثل لمنظمات المجتمع المدني حول حقوق الإنسان.

شارك في تقديم مشاريع قوانين لمجلس الأمة، مثل «الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان»، ومشروع خاص في «البدون»، و«تجريم الاتجار بالبشر»، وحاليا يصدد إعداد مشروع قانون «هيئة الأعمال المنزلية».



عادل الدمخي متحدثا إلى الزميل ضاري المطيري